الجلسة الثالثة والتسعون

- **التاريخ** : الخميس 25 صفر 1420 (1999/06/20)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد (رئيس مجلس المستشارين).
- **التوقيت** : ثلاث ساعات ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.
- **جدول الأعمال** : الشروع في مناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 1999 - 2000 .

* * *

السيد محمد جلال السعيد رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

افتتحت الجلسة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بتوفيق من الله يشرع مجلس المستشارين خلال هذه الجلسة في دراسة مشروع القانون المالي للسنة المالية 2000/99 وذلك بالإستماع إلى تقرير لجنة المالية ثم تدخلات الفرق النيابية، النقابات واللامنتمين في إطار المناقشة العامة للمشروع قبل ذلك إسمحوا لي أن أتوجه بعبارات التنويه إلى كافة السادة : الرئيس والمقرر العام لأعضاء لجنة المالية اللي الحقيقة بذلوا مجهودات متواصلة ومكثفة وساعدوا المجلس على أن يلتزم بالبرنامج الموضوع من طرف المكتب وندوة الرؤساء وشكرا لهم باسم المجلس على هذا العمل المتواصل، وأود كذلك أننا عادة ننتظر نهاية الدورة ولكن لا بأس في مستهل هذه الجلسة أن ننوه كذلك بجميع أطر وموظفي مجلس المستشارين، فالحقيقة الطاقم الذي ساهم وشارك في هذه العملية كان مثالا للتصحية والإخوة قضوا تقريبا ليلة بأكملها لتحضير العمل وبصفة خاصة التقرير الذي يوجد بين أيديكم يشير إلى هذه المسائل لأنها في الحقيقة تبعث على الإرتياح بالنسبة للمسيرة الموفقة لمجلس المستشارين، على بركة الله وفي البداية أعطي الكلمة للسيد المقرر العام للجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم التقرير الذي أعده باسم اللجنة فليتفضل،

المستشار السيد الرحيم الطور مقرر لجنة المالية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر بعرض تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول دراستها مشروع القانون المالي للسنة المالية 2000/99، كما وافق عليها مجلس النواب في 3 صفر 1420 الموافق ل 19 ماي 1999، ويتضمن هذا التقرير المناقشة العامة ومناقشة مواد المشروع وكذا اقتراحات التعديلات ونتائج التصويت عليها وعلى مواد المشروع، والجداول المرتبطة بها، وعلى المشرع برمته كما عدلته اللجنة بالإضافة إلى عرض السيد وزير الإقتصاد والمالية.

وقبل الدخول في هذا التقرير أود أن أتقدم باسمي الشخصي وباسم مكتب لجنة المالية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية السيد فتح الله والعلو وجميع مساعديه على البيانات والإيضاحات التي قدموها للجنة وعلى الوثائق المهمة التي زود بها السيد الوزير السادة المستشارين كما أود بالمناسبة أن أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس لجنة المالية السيد صالح حمزاوي على حسن تسيير أشغال اللجنة، كما لا تفوتني المناسبة لكي أنوه بالسادة المستشارين على حضورهم أشغال اللجنة بمداخلاتهم المستفيضة والحادة أحيانا والبناءة في غالبيتها والتي ساهمت فعلا في إغناء الدراسة والمناقشة حول هذا المشروع وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناقشة قد انطلقت من العرضين القيمين الذين تقدم بهما السيد وزير الإقتصاد والمالية على التوالي أمام أنظار مجلسنا الموقر وأمام اللجنة، كما انطلقت من المشروع نفسه ومن الوثائق المصاحبة لهذا المشروع وكذا من الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي المغربي، كذلك من المحيط الدولي.

وقد جاء عرض السيد الوزير مقتصرا على نقطتين أساسيتين:

الأولى : تتعلق بالإطار العام الذي تم فيه تحضير مشروع القانون المالي.

والثانية: تخص المشروع بعد تعديله من مجلس النواب هذا المضمون الذي يهدف بالأساس إلى الدفع بالحركة الإقتصادية من جهة و إلى الدفع بالبعدالإجتماعي من جهة ثانية.

أما تدخلات السادة المستشارين فقد أتت في مجملها لتهنئ السيد الوزير على المجهودات التي بذلتها وزارته في إعداد هذا المشروع ثم ليتطرق إلى طرح عدة تساؤلات واستفسارات ولتبدي عدة ملاحظات ولتقدم عدة توصيات بشأن مشروع القانون المالي خاصة بشأن الإقتصادية و المالية و الإجتماعية والسياسية بصفة عامة.

وتجدرالإشارة إلى أن المناقشة العامة حول مشروع القانون المالي كانت جد مستفيضة دارت في جو سادته روح المسؤولية والمواطنة الحقة.

وقد أغنى هذه المناقشة ثلة من المستشارين المحترمين ويمكن تلخيص ما دار في المناقشة العامة في المحاور الرئيسية التالية:

أولا: التفكير في طريقة جديدة لدراسة مشروع القانون المالي، بعض التدخلات أشارت إلى أنه حان الوقت للتفكير في طريقة جديدة لمناقشة مشروع القانون المالي وكذلك مشاريع ومقترحات النصوص الأخرى التي تحال على البرلمان بمجلسيه، ربما أن الطريقة المعتمدة لحد الآن لم تكن عائقا أمام استمرار وتقدم الأعمال التشريعية في ظل برلمان ذي غرفة واحدة لكن الآن وفي ظل النظام البرلماني المزدوج الذي أقره الدستورالمعدل لسنة 96 أصبحت الطريقة القديمة لدراسة مشاريع النصوص التشريعية متجاوزة وغير متماشية والمعطى الجديد إذ أن هذه الطريقة المتبعة إلى حد الآن لا تؤدي إلا إلى تكرار نفس الكلام في المجلسين معا الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى الملل وإلى تعطيل العمل التشريعي، كذلك تشابه الإختصاصات الموكولة دستوريا لمجلسي البرلمان يجعل من طريقة دراسة المشاريع المعتمدة إلى حد الآن طريقة متجاوزة وبالتالي كان من المفروض التفكير في إيجاد طريقة جديدة لإغناء والرفع من وتيرة العمل التشريعي لأنه من المجدي أن تكون الدراسة أو المناقشة حول مشروع أو مقترح قانون داخل مجلس معين عبارة عن امتداد أو تكامل للدراسة أو المناقشة التي تمت داخل المجلس الثاني حول نفس المشروع أو نفس المقترح.

كما لاحظ بعض السادة المستشارين أنه كان من المنتظر أن يحال مشروع القانون المالي هذه السنة أولا، على مجلس المستشارين مادام قد أحيل على مجلس النواب في البداية خلال السنة الفارطة، فالدستور لا يمنع مثل هذه الإحالة التي بواسطتها ستعطى نفس الأهمية للمجلسين معا.

النقطة الثانية : المحيط المالي والإقتصادي والإجتماعي والسياسي المحدد والمؤثر في تحضير مشروع القانون المالي، في البداية طرحت بعض التساؤلات حول مدى مطابقة المشروع المالي مع الأهداف والتوجيهات الواردة في التصريح الحكومي حول مدى استجابة هذا المشروع لروح التغيير الإيجابي الذي اعتمدته حكومة التناوب في برامجها ولطموحات الشعب المغربي العريضة.

ثم تطرقت بعض التدخلات إلى الجوانب المالية والإقتصادية والإجتماعية الوطنية والدولية المحيطة بمشروع القانون المالي، حيث أكدت أنه رغم الأزمة المالية والإقتصادية التي تعرفها أوروبا الشرقية ودول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية فإن الإقتصاد المغربي لم يتضرر كثيرا بل سجل بعض الأرقام المرضية خلال السنة الفارطة بفضل المجهودات المبدولة حيث تم التحكم في عجز الميزانية الذي لم يتجاوز 3% من الناتج الداخلي الإجمالي وقد ارتفع معدل نمو هذا الناتج ليصل إلى حدود 63% كما تم التحكم في التضخم المالي الذي لم يتجاوز معدله 3% وكذلك تزايدت الصادرات بنسبة 6% وارتفعت نسبة الإستثمار 13%، هذه كلها مؤشرات مهمة ولها تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية والمالية والإجتماعية.

كما أكدت هذه التدخلات أنه رغم تحسن هذه المؤشرات الماكرو اقتصادية فإن الإقتصاد المغربي مازال هشا لأن هذا التحسن يخفي بعض العيوب البنيوية، كما أن السنة المالية المقبلة سوف تعرف إكراهات تتمثل أساسا في ارتفاع ثمن البترول مقارنة مع السنة المالية وانخفاض المحصول الفلاحي وتراجع الموارد الجمركية نتيجة التفكك التدريجي الجمركي وكذا تراجع بعض الموارد الإستثنائية كمداخيل الخوصصة والمداخيل الناتجة عن الصيد وغيرها.

النقطة الثالثة : ملاحظات عامة حول مشروع القانون المالي.

رأى بعض السادة المستشارين المحترمين أن القانون المالي مشروع طموح شكل لوضع قطيعة مع النظرة التقليدية لمشاريع القوانين المالية حيث تم اللجوء في تحضيره إلى عدة أدوات وآليات جديدة برهنت على نزاهتها في ميدان المالية العامة.

كما أن هذا المشروع حاول أن يستوفي جل الشروط الأساسية ويلتزم بالمبادئ العامة للمالية ويراعي مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، كما رعيت في تحضيره عدة عناصر نذكر منها أنه جاء أخذا بعين الإعتبار البنية والظرفية السوسيواقتصادية التي يعيشها المغرب، وكذا المحيط المالي والإقتصادي الدولي وقواعد التجارة

العالمية، كما أنه لم يأت فقط بمجرد أرقام وتوزانات بل جاء ليعكس اختيارات سياسية تتماشى والتوجهات والأهداف المرسومة في التصريح الحكومي كما أنه أتى خاضعا ومراعيا للإمكانيات المالية المحدودة التي لا تسمح بالرفع من وتيرة التنمية الشاملة بقدر كبير.

والتصدي لهذه الإكراهات ولربح الرهان سعى المشروع إلى ترتيب الأولويات وإلى ترشيد النفقات وعقلنتها وكذا إلى استعمال منهجية جديدة في تسيير المالية العامة، وبالمقابل لاحظ بعض السادة المستشارين الآخرين أن هذا المشروع مثله مثل سابقه لم يأت بجديد ولم يسجل أي تغيير ملموس بل هو عبارة عن استمرارية للقوانين المالية السابقة، كما أن المشروع يعد بعيدا عن الإلتزامات الجريئة التي أتى بها التصريح الحكومي، الذي يصعب ترجمته على أرض الواقع في ظل مشاريع قوانين مالية محتشمة.

وإذا كان القانون المالي لسنة 1999 انتقاليا فإن مشروع القانون المالي الحالي قد توفرت له جل الشروط إلا أنه لم يستغلها لكي يرقى إلى المستوى الذي تنتظر منه الفئات العريضة للشعب المغربي.

النقطة الرابعة : مشروع القانون المالي والتوازنات المالية.

إذا كانت سنة 1989 قد حققت تحسنا ملموسا فيما يخص المؤشرات المكرواقتصادية ولو أن هذا التحسن يخفي نقائص عديدة ذات صبغة بنيوية فإن سنة 1999 سوف يعرف تراجعا من شأنه التأثير سلبا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ أن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي لن يحقق سوى ارتفاع لا يتعدى 3% وربما 1%، كما أن نسبة الإستثمار ستظل قارة، الشئ الذي سوف يرفع حتما من حدة تفاقم البطالة رغم جميع التدابير التشريعية التي سنت لتشجيع التشغيل.

ومن جهة ثانية فإن تحقيق توازنات مالية ليس هدفا في حد ذاته لأن المراد هو تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي يقوم على أساس تضامن اجتماعي واسع ويرتكز على شراكة مع جميع الأطراف المعنية.

ومن جهة ثالثة لازال المغرب لم يلمس تغييرا إيجابيا في بنية ميزانية الدولة حيث أن مصاريف التسيير مازالت تستحوذ على أكثر من نصف الميزانية ومصاريف خدمة الدين تخصص لها ثلث الميزانية بعكس مصاريف الإستثمار التي لا تخصص لها إلا حصة ضئيلة جدا الشئ الذي ظل يؤثر سلبا على البنيات التحتية وبالتالي على تعطيل وتيرة التنمية بصفة عامة.

النقطة الخامسة : مشروع القانون المالي وأهداف المخطط الخماسي 1999-2000.

منذ استقلال المغرب والهدف الرئيسي للبلاد هو تحقيق التنمية الشاملة، ولهذا الغرض استعمل المغرب وسيلة التخطيط إلا أنه في ظروف معينة تخلت البلاد عن التخطيط منذ بداية الثمانينات، لكن الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لمجلس النواب سنة 1995 وكذا الدستور المعدل لسنة 1996 قد أرجع الإعتبار للتخطيط، كما أدى القانون التظيمي للماليةالجديد ليقر إلزامية الإحترام ومراعاة التوجهات والأهداف المرسومة في المخطط من طرف القانون المالي، ومشروع القانون المالي الحالي هو معني بالتخطيط الخماسي 1999-2000، هذا المخطط الذي لم يقع إقراره بعد وبالتالي أثيرت بعض التساؤلات بهذا الخصوص أي كيف يمكن إدراج هذا المشروع ضمن مخطط لم تحدد بعد أهدافه ومراميه بصفة واضحة

النقطة السادسة : المديونية.

إن المشروع الحالي قد اعتمد واتجه كثيرا نحو الإقتراض الداخلي على حساب الإقتراض الخارجي، الشئ الذي يعتبر من بين العوامل التي ميزته عن سابقيه، وقد اعتبر أحد السادة المستشارين أن هذا الإجراء هو قرار مستحسن نظرا لعدة اعتبارات ذكر منها أن الإعتماد المفرط على الإقتراض الخارجي لتمويل المصاريف العمومية يغرق البلاد في المديونية وتجعلها تدور في دوامة مغلقة لتسديد الدين والفوائد المترتبة عنه نظرا لأن تكلفة هذا النوع من الإقتراض جد باهضة وتسديدها سوف تتحمله الأجيال اللاحقة، كما أن هذا النوع من الإقتراض يجعل المغرب تحت رحمة المؤسسات والدول الأجنبية المانحة، وبالتالي يكرس ظاهرة التبعية لاتحاذ القرار بعكس الإقتراض الداخلي الذي من شأنه أن يؤثر إيجابيا حسب استعمالاته في الإقتصاد الوطني من خلال تاثيره على الكتلة النقدية وعلى تداول النقود وعلى معدل التضخم المالي، إلا أنه يجب الحذر من الإعتماد المفرط على الأسواق المالية الداخلية لأن ذلك ممكن أن يؤدي إلى إضعاف الإدخار وبالتالي إلى ضعف الإستثمار وحتما إلى تفاقم البطالة.

كما أشار بعض السادة المستشارين إلى أنه يوجد ضمن مكونات الحكومة الحالية تيارات ذات توجه اشتراكي وهناك عدة حكومات اشتراكية في العالم خاصة في فرنسا بصفتها الزبون والممول التقليدي والرئيسي للمغرب لذلك تساطوا هل هناك تعاون بين الحكومة المغربية والحكومات الإشتراكية فيما يخص تدبير المديونية، وتساءل بعض السادة المستشارين عن ضرورة إقرار حساب خاص بتدبير المديونية يمكن من تفعيل نجاعة تدبيرها ومراقبتها وتوقعها والسيطرة عليها سيما وأن مجموع الدين بما فيه الدين الخارجي و الدين الداخلي ومديونية المؤسسات العمومية لازال يتفاقم سنة عن أخرى إذ يمثل نسبة 117,50% من الناتج المداخلي المخام مسجلا بذلك ارتفاعا مقارنة مع سنة 1995 التي كان مجموع الدين خلالها يمثل نسبة 115,68%.

النقطة السابعة : الضرائب والرسوم.

أكدت التدخلات في هذا الإطار على أن النظام الضريبي بالإضافة إلى دوره الرئيسي الذي يكمن في توفير الموارد المالية لتمويل المصاريف العمومية فإنه يسخر للعب دور اقتصادي واجتماعي وذلك عن طريق إستعماله لتحفيز الإستثمارات وبالتالي تشجيع خلق فرص جديدة للشغل وفي هذا الإطار سارع المغرب منذ استقلاله إلى سن عدة قوانين للإستثمار، إلا أن هذه الأخيرة لم تعط أكلها نظرا لغياب مناخ عام ملائم للإستثمار وهناك سأل السادة المستشارين عن مبلغ وقيمة المداخيل الضريبية التي ضحت بها الدولة في ظل قوانين استثمارات، كما طالبوا بالتقييم السنوي للتضحيات الضريبية الناتجة عن نطاق الإستثمار الحالي وقد تمن عدد من المتدخلين السياسية الرامية إلى الإنخفاض التدريجي لنسب المعدلات الضريبية التي من شأنها أن تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا يضاهي دور ميثاق الإستثمار، هذا الإنخفاض الذي يصبح ممكنا دون التأثير سلبا في المداخيل العمومية إذا اتخذت الحكومة الإجراءات المعملية لمحاربة الغش والتملص الضريبيين ولإدماج اقتصاد الظل الإقتصاد الوطني من أجل توسيع الوعاء الضريبي وقد نوهت بعض التدخلات بالتخفيضات الضريبية والجمركية التي أتى بها مشروع القانون المالي لصالح بعض المنشآت الفندقية و منشآت النسيج والمقاولات للبناء والتجزئ ومقاولات النقل الدولي، ولصالح أصحاب الدخل الضعيف والجمعيات التي تعتني بشؤون المعاقين، وفي المقابل تساءل بعض السادة المستشارين عما إذا كانت التخفيضات الجمركية المخصصة لصالح بعض المنشآت وبعض الإعفاءات الضريبية المخصصة لمقاولات البناء تدخل ضمن استراتيجية تنموية مدروسة أم أنها جاءت تلبية لمتطلبات بعض مراكز الضغط.

النقطة الثامنة : مساهمة الخوصصة.

رغم أن مداخيل الخوصصة لا تعتبر سوى مداخيل استثنائية فقد حضيت بقسطها من المناقشة فكل التدخلات التي تطرقت إليها أشارت إلى أن مداخيلها التي حققت خلال السنة المالية الحالية كانت أقل مما كان متوقعا وربما لم يحقق منها سوى نصف ما كان متوقعا أي مليارات من أصل أربع مليارات من الدراهيم الشئ الذي دفع ببعض المستشارين للتعبير عن تخوفاتهم بخصوص دقة حصيلة الخوصصة برسم السنة المالية القادمة سيما وأن مداخيل عمومية عادية ممكن أن تعرف تراجعا في السنة المقبلة خاصة المداخيل الجمركية نتيجة للتأثير بالقوانين التجارية العالمية،

النقطة التاسعة : مساهمة المؤسسات العمومية.

أكدت تدخلات السادة المستشارين على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات العمومية في ميدان التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الإستثمارات الهامة التي تقوم بها ومن خلال فرص الشغل التي تخلقها وقد ثمنت بعض التدخلات فكرة مساهمة المؤسسات العمومية في تمويل ميزانية الدولة بشرط ألا تؤثر سلبا هذه المساهمة في المهمة التي من أجلها خلقت هذه المؤسسات وقد ضرب المثل في هذا الصدد بالمكتب الوطني للكهرباء الذي يقوم بتجهيزات في العالم القروي والذي يجب أن لا يكون لمساهمته تأثيرا سلبا على تدخله في فك العزلة عن القرى وفي هذا الإطار طرحت بعض التساؤلات حول المعايير المعتمدة في تحديد نسبة مساهمة كل مؤسسة،

النقطة العاشرة : القطاعات الإنتاجية والإستثمارات.

لقد انصبت التدخلات على مناقشة جميع القطاعات المنتجة لا سيما الفلاحة والسياحة والصيد البحري والصناعة التقليدية وغيرها من القطاعات المنتجة كما تطرقت إلى الإستثمارات، وبخصوص قطاع الفلاحة ذكرت التدخلات بأهمية الدور الذي يلعبه في الإقتصاد الوطني وفي النهوض بالعالم القروي وفي الحد من الهجرة القروية. إلا أنه يلاحظ أن أثمنة عوامل الإنتاج مازالت باهضة خاصة الأسمدة والمحروقات والكهرباء وغيرها وأن الحكومة قد تراجعت عن

للبلاد، ومن بين الأجوبة تطرق إلى موضوع جزئيا إلى موضوع الصيد البحري قال الكثير على قطاعات أخرى وأجاب جزئيا على الصيد البحري بما أن سؤالكم هو سؤال يرتكز على اتفاقية الصيد البحري لذلك السؤال وجه إلى السيد الوزير المختص في هذا القطاع، فأظن هناك أكيد أنه تكامل ولكن ما كاين شاي تنافر ما بين السؤالين، لذلك التمس من السيد المستشار المحترم نظراً لتواجد السيد الوزير واستدعائه خصوصاً والجلسة مثبة عبر التلفزة، المواطنون ينتظرون توضيحا في الموضوع، فالسؤال في حد ذاته ماشي غير ديالك الجواب، ديالنا كاملين ولكن كذلك عبرنا المشاهدين الذين يتابعونا. شكراً.

* السيد المستشار عادل المعطي :

في بداية الأمر هذه القضية، أن...

السيد الرئيس الجلسة

أن الحكومة لا ذنب لها، هذا يمكن ديالنا احنا فيما بيننا يمكن عدم التصرف أما الحكومة لا ذنب لها... سنعالج هذه الأشياء

* السيد المستشار عادل المعطي :

أن... هذا مشكل ديال الرئاسة، ديال المكتب...

السيد الوزير

ولكن ديال الصيغة باش تيتبرمج ... ولكن رغبة عند بعض الإخوان اللي هما طلبوا مني أنني أتوجه بهذا... نظراً للاحترام الذي نكنه لبعضنا، أنا سأتوجه بالسؤال للسيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الاحترام ديال الوقت باش نبقاو وفي إطار السادسة.

* السيد المستشار عادل المعطي :

السيد الوزير المحترم،

مؤخرا بمعية وفد وزاري هام إلى الجاهرة إسبانيا والتي تندرج في سياق البحث عن إيجاد أدوات العمل الجديدة بهدف التطبيق على اتفاقيات الصيد البحري، في هذا الإطار السيد الوزير المحترم نسائلكم، غادي نحيد الشطر الأول، ماهي النتائج المحصل عليها للحفاظ على ثرواتنا السمكية ببلادنا؟ وشكراً

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار على سؤاله وشكراً له كذلك على الاستجابة السيد الوزير تفضلوا، نعتذر على هذا النقاش البرلماني - البرلماني

* السيد التهامي الخياري وزير الصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

طبعا أنا ما... تفاجأت في هذا ... إنما حتى في البرنامج ماكاين شاي شي جواب ديال السيد وزير الخارجية، عاد أضفتموه، فالبرنامج الذي توصلت به شخصياً لايحتوي على ذلك. على كل حال، أظن بأن السؤال مهم ومهم جداً في هذه الظروف هذه، لهذا أشكر المستشارين اللذين تقدما به ولو أنه يمكن يظهر بأنه داز عليه الوقت، مادام شاي عليه الوقت قلت مهم باش نوضح بعض الأمور، طبعاً احنا مشينا لإسبانيا في إطار اجتماع اللجنة المشتركة، المختلطة ما بين إسبانيا والمغرب، تناقشنا على كل القضايا، ولكن تناقشنا بما فيها قطاع الصيد البحري علما وأؤكد ذلك بأنه ليس هناك اتفاقية الصيد ما بين المغرب وبين إسبانيا، ماعندنا ما نتفاوض مع إسبانيا، ماعندنا أ نتناقش مع إسبانيا، لأن كما كتعرف سياسة ديال الصيد فيما يخص أوروبا هي من اختصاص الاتحاد الأوروبي، لهذا أمشينا لإسبانيا أخبرناهم بالموقف اللي دافعنا عليه منذ أول وهلة واللي سبق لنا أخبرناهم لما استقبلناهم هنا، ولما قمت بالزيارة كوزير الصيد إلى إسبانيا اخبرناهم بالقرار الذي اتخذه المغرب بالالتزام ما وقع عليه الاتفاق ما بيننا وما بين الاتحاد الأوروبي، لأنه ما كاين شاي التجديد للاتفاقية، لأن هذا القرار وقع الاتفاق عليه ما شي قرار انفرادي ديالنا اتفقنا عليه مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995 لأنه ما كان شاي، احنا بقينا ملتزمين بالإتفاق لهذا الامور راضحة، كاين قوة الكلام وقوة الهراج وكنسمع أشياء بأن اسبانيا كتلح على الاتحاد الأوروبي باش يقرر يتفاوض مع المغرب، أظن ما كان شاي شي مجال ديال التفاوض إذا كان شي لقاء مع الاتحاد الاوروبي غادي يكون لقاء باش نأكد لهم بأن ما اتفقنا عليه في عام 1995 راه هو اللي كاين باش تكون الامور واضحة، وما يوقع شاي قوة...

هذا الشي تكلمنا عليه عدد المرات في الجرائد كنسمع عدد المسائل إذا كان شي لقاء مع الاتحاد الأوروبي، طبعا إذا الاتحاد الأوروبي طلب منا باش نتلقاو غادي نلتقاو معه ولكن باش نقول بأنه احنا باقيين على نا اتفقنا عليه عام 1995، طبعا هذا الشيء يمكن ما يعجب شاي هذا أو ما يعجب شاي الآخر ولكن الخير ديال المغرب والظروف التي يعيشها القطاع الآن ما كتسمح شاي اللي شي واحد عارف القطاع أو ما عارف شاي القطاع باش يكون عنده موقف غير الموقف اللي الآن هو موقف ديال الحكومة وموقف ديال سيدنا نصره الله غير باش الأمور كيظهر لي بهذه المناسبة باش... لان كاين واحد شوية راه كين يمكن شي اجتماع واقلة في الاتحاد الأوروبي نهار 10 يونيه وبأنه غادي يوقع فيه اسبانيا ستلح هذا رأي اسبانيا وكل واحد يمكن له أن يتمنى شي حاجة، احنا في الوقت فين عندنا مشاكل ديال المخزون في الوقت فين كنبحث باش نشتغل مع بلدان أخرى في ميدان ديال قطاع ديال الصيد البحري، وانتم على علم بأنه خلال الجولة الأخيرة التي قمنا بها في أيفريقيا كانت هناك 4 اتفاقيات زائد الاتفاقية ديال التي كانت مع السودان ومع اليمن وهناك أيضا آفاق مع ايتيريا باش نجعل جزء من اسطولنا يشغل في إطار الشراكة، الشراكة الحقيقية مبنية على أسس ديال الاحترام وديال المنفعة المشتركة غادي يمشيو للبلدان أخرى ماشي في هذا الوقت هذا احنا غاري نعطيو الامكانيات للاصطياد في مياهنا نظرا للوضع ديالها، لهذا يظهر لي أشكركم لأنه اعطيتونا المناسبة باش نأكد الموقف الرسمي ديال حكومة صاحب الجلالة نصره الله. وشكرا

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير الكلمة للسيد عادل المعطي في إطار التعقيب.

*** السيد المستشار عادل المعطي :**

السيد الرئيس

أولا أريد أن أتوجه بالشكر إلى السيد الوزير على هذه التوضيحات ونتمنى كذلك بأن الحكومة الآن ساهرة على تطبيق الاتفاقية لصالح المغرب ونحن كنا ننتظروا الرأي العام معنا ينتظر حتى يرفع اللبس كما جاء على لسان السيد الوزير باش يعرف الجميع أنه المغرب حريص كل الحرص على الثروات السمكية بصفة خاصة وعلى جميع مايهم الاقتصاد بصفة عامة في هذا البلد الأمين، ونتمنى التوفيق للسيد الوزير في المفاوضات القادمة. وشكراً

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم. بهذا نكون قد أتينا على نهاية هاته الجلسة. مرة أخرى أشكر السادة الوزراء وأشكر السيد وزير الصيد البحري المتواجد معنا. أشكر كافة السادة المستشارين الذين ساهموا في إغناء الحوار.

رفعت الجلسة

مواصلة سياسة بناء سد كل سنة في الوقت الذي تعاني أراضي فلاحية خصبة من قلة المياه الجوفية ومهددة بالجفاف.

أما بخصوص السياحة فطالب البعض بتنظيم هذا القطاع وبمراقبته وبتشجيع استثماراته خاصة عن طريق مراجعة نسبة القروض الممنوحة من طرف صندوق القرض السياحي والفندقي وبخصوص الصيد البحري تساءل البعض عن ما إذا كان هناك عزم أكيد على عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي..

أما فيما يتعلق بالصناعة التقليدية فقد أشار البعض إلى أن هذا القطاع يئن تحت أزمة ويعيش في صمت ويحتاج إلى اتخاذ تدابير تشجيعية لصالحه من طرف الحكومة، وبخصوص الإستثمار ذكر جميع المتدخلين بأهميته في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالدور الذي يلعبه في تحسين مستوى عيش المواطنين إلا أنهم سجلوا أن الإستثمار ببلادنا لا يرتفع إلاحسب وتيرة غير مرضية بما في ذلك الإستثمار الوطني والإستثمار الأجنبي المباشر والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى عدة عوامل أهمها تعقيد المساطر الإدارية، ندرة الأراضي الصناعية بأثمنة معقولة، ارتفاع سعر فائدة القروض البنكية، ارتفاع أثمنة مصادر الطاقة وأثمان المواد الأولية وأثمان عوامل إنتاج بصفة عامة بالإضافة إلى ضعف السوق الإستهلاكية المرتبطة بمستوى المعيشة وإلى العراقيل الإدارية وضعف البنيات التحتية وغيرها،

إحدى عشر : القطاعات الإجتماعية.

بخصوص الجانب الإجتماعي لمشروع القانون المالي سجل بعض المستشارين ارتياحهم بمناسبة الزيادة في الإعتمادات التي خصصت للقطاعات الإجتماعية لاسيما في ميدان الصحة والتشغيل وبمناسبة الإهتمام الذي حظي به قطاع السكن الإجتماعي وبالمقابل أكد البعض الآخر على وتيرة النمو الإقتصادي المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة سوف لن تكفي لتوفير العدد الكافي من مناصب الشغل الإستجابة للطلب الإضافي المتزايد خصوصا الناتج عن الشباب الحامل للشهادات كما أن سوق الشغل لازالت تعاني من اختلالات كبيرة ترجع إلى عدة عوامل أهمها عوامل مرتبطة بالمقاولة نفسها وعوامل أخرى مرتبطة بالمحيط المؤسساتي والإقتصادي والمالي، وللنهوض بالتشغيل اقترح بعض المستشارين بعض التدابير التي يجب أن تتخذ لخلق مناخ عام مناسب لتحفيز الإستثمار الوطني وجلب الإستثمار الأجنبي المباشر، والرفع من قدر الإعتمادات المخصصة للإستثمارات العمومية وتنمية وتنشيط آليات التشاور المؤسساتي بين الأطراف الإقتصادية والإجتماعية في جو من الثقة والشفافية والتضامن وكذا تفعيل الأسلوب الوطني لإحداث الشغل في المناطق غير المحظوظة لصالح الفئات الإجتماعية الضعيفة بالإضافة إلى مراجعة البرامج والمناهج التعليمية وجعلها مواكبة للتطور التكنولوجي وحاجيات المقاولة.

أما بخصوص قطاع الصحة لاحظ السادة المستشارين أن هذا القطاع مازال لم يرق إلى المستوى المطلوب، وطالبوا باتخاذ التدبير الفعال للسياسة الصحية والتوزيع، وطالبوا باتخاذ التدبير الفعال للسياسة الصحية والتوزيع العادل للموارد الصحية عبر مجموع التراب الوطني مع إعطاء اهتمام خاص للعالم القروي وللطبقات المعوزة.

أما فيما يتعلق بالسكن الإجتماعي، فإن التدخلات ثمنت سياسة متابعة برامج إعادة إسكان الأسر التي تعيش في مدن الصفيح وكذا إزالة العراقيل لتسهيل تنفيذ البرامج السكنية بالإضافة إلى توجيه المؤسسات المعمومية المكلفة بالبناء نحو تقديم السكن الإجتماعي بأثمنة في متناول ذوي الدخل المتوسط والضعيف.

النقطة إثنى عشروالأخيرة : التنمية الجهوية.

أكدت جميع التدخلات على الدور الذي يمكن أن تلعبه المجالس الجهوية في خدمة التنمية الجهوية ولتفعيل هذا الدور طالب السادة المستشارون بتقوية موارد الجهة لأنه في غياب المصادر التمويلية الكافية تصبح الجماعة المحلية أي الجهة غير قادرة على إنجاز ما هو منتظر منها وقد رأى بعض السادة المستشارين أن الحصة المخصصة للجهة من عائدات الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل والتي حددها مشروع القانون المالي في نسبة 1% تبقى متواضعة مقارنة مع ما ينتظر هذه الجماعات المحلية من مهام وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه بعد الإنتهاء من المناقشة العامة ومناقشة المواد تقدمت فرق الأغلبية وفرق المعارضة باقتراح تعديلات حول مواد المشروع، إلا أن فرق الأغلبية قد لجأت إلى سحب تعديلاتها إلا تعديلين إثنين حظي واحد منهما بقبول اللجنة وهو التعديل المتعلق بمنح تشجيعات ضريبية لفائدة المنتجين العقاريين في ميدان السكن الإجتماعي أما بالنسبة لنتائج التصويت على الجزئين الأول والثاني وعلى المشروع برمته فقد كانت على الشكل التالي : الموافقون : 16، المعارضون : 7، الممتنعون : 2، شكرا على حسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله. (تصفيقات)

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المقرر العام للجنة المالية، مرة أخرى، شكرا للجنة المالية، رئيسا، ومقررا وأعضاء على المجهودات المتواصلة التي بذلوها، كما أود أن أشكر السيد وزير الإقتصاد والمالية على مشاركته المتواصلة في أعمال اللجنة، وتوفير جميع الوثائق المطلوبة، الأرقام التي أشار إليها السيد المقرر، في الحقيقة لاتعكس إلا نتائج التصويت في ساعة متأخرة من الليل : 16-7-2، أما الأرقام الحقيقية فتجدونها في الصفحة 49 - 20 - 14 - 2 الشئ الذي يعني أنه كان حضور على مستوى اللجنة حضور مكثف 36 ولكن مرة أخرى الأرقام الأخيرة فهي بين الواحدة والثانية صباحا، بإذنكم أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول مستشار مسجل وهو المستشار السيد المعطي بن قدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار فليتفضل،

بطبيعة الحال هناك حصص موزعة على الفرق على مستوى مجلس المستشارين الجميع - يعني - يعمل بانضباط وفي نطاق احترام القرارات المتخذة. الملاحظة هي عامة ولا تنويه خصيصا للمستشار فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لن نختلف أبدا تحت هذه القبة الموقرة إذا نظرنا إلى أعمالنا بعين من التجرد والتفهم وإلى مهامنا الدستورية بإخلاص، إننا نجتاز ظروفا تزداد خطورتها ونتحمل أعباءً صعبة لا تقف عند حدود ميزانية سنة من السنوات بل تتخطاها إلى ما وراءها من تطلع إلى اختصار المسافات وطي المراحل وصولا إلى ترسيخ قواعد مجتمع التناوب بالكيفية التي ترضي البلاد ونحدث التغيير المنشود، نحن جميعا نتحدث عن التغيير ونتوق إلى التغيير ومعانيه تحتل مسافات كبيرة في حياتنا لأنه أصبح الشغل الشاغل لكافة المواطنين وإننا حين نطالب بالتغيير لانعني أن أساسيتنا خاطئة أو أن مجتمعنا قائم على غير تماسك وإنما نعني أن نضاعف الجهود إلى تحقيق الأحسن وتأمين الغد الأفضل وهذا ما نفهمه ونؤكده كلما كان لنا تداول لهذه الكلمة وترديد لها فوق هذه المنصة أو في غيرها من المنابر، وإنها لتهيب بنا لنتكامل ونتساند ونخلص في النوايا والأعمال وتهتف بنا أننا إذا توكلنا وتقاعسنا وركبنا مطية أخرى غير مطية المصارعة والمكاشفة فإننا سنكتب بأيدينا ما لا يريد أن يكتبه التاريخ عنا .

نحن نتمنى أن لا يسجل التاريخ في صفحاتها إلا ما تفتخر به الأجيال القادمة ويضيف للنضال الوطني ملحمة جديدة من الملاحم التي يبدعها الشعب المغربي، تحت القيادة الملكية الخلاقة، وفي ظل المسيرات الحسنية الرائدة وما ترمي إليه من مضاعفة العطاء ليعزز نسيجنا الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، إننا نتباهى بهذه المسيرات الملكية المتجددة ونرى أن حكومة التناوب إحدى ثمراتها الطيبة، أبقى الله مولانا أمير المؤمنين وحفظه لرعاياه الأوفياء، مؤسسا بانيا وملهما إلى المفاخر والأمجا.

أيها السادة،

إننا في التجمع الوطني للأحرار الذي يشرفني أن أتحدث باسمه ممثل في الحكومة الحالية التي نناقش مشروعها المالي في حلته الثانية، هذا المشروع المالي هو جواز سفرنا إلى الألفية الثالثة كما أنه يتزامن مع عهد من أشد عهود الإنسانية ضراوة واختناقا من حيث السياسات المتقلبة والإقتصاد المتأزم إضافة إلى تصعيد الحروب وإراقة الدماء واحتيال القوي على الضعيف ويتحكم في طاقاته عبر القارات كلها.

إننا في التجمع الوطني متفائلون ونراهن على تصدي المغرب لكثير من الصعاب لما يتطلبه الموقف من حزم وإخلاص مطمئنين إلى1212 ما يتميز به شعبا من طاقات واحتيال ويتسلح به من وعي وإحساس وطني وقاد هذا هو سلاحنا ونحن نواجه مناخا عالميا مضطربا نجد أنفسنا داخله وغير بعيدين عن الصراعات المتفاقمة وغيرها من الإختلالات التي تؤزم الأوضاع في عدد من الدول وتنعكس بالسلبية على تقدم البشرية وحرية الإنسان وسلامته وحقوقه.

نعم أيها السادة، نحن جزء من الحكومة وممثلون فيها بعدد من الحقائب الوزارية وهذا يوجب علينا أدبيا وتوافقيا أن ندعمها تدعيما لوزرائنا أولا ولما تضمنه التصريح الحكومي من برامجنا في نطاق التقارب والتكامل.

ثانيا : قبل النظر إلى ما هو مفروض على الجميع من التزام بالواقعية والشفافية والاعتبار، لقد كان حزبنا متسامحا ومثاليا في

يمقت كل تحايل عليه ومغالطة بسياسة الأرقام المخدومة، وإيمانا منا في فريق الاتحاد الدستوري بهذه الميزة التي حظي بها المواطن المغربي، فإننا لا نفصل ميكانيكيا بين الاقتصادي والاجتماعي بل نؤكد على الطابع الجدلي في علاقة هذه العنصرين، إن التنمية الاجتماعية رهينة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتعزيز البنيات الانتاجية الوطنية هو الكفيل بتحريك عجلة الاقتصاد وتفعيل دور المقاولات والقطاع الخاص وتوفير فرص الشغل والرفع من مستويات المعيشة كما أن الاقلاع الإقتصادي مشروط بتحسن المناخ الاجتماعي ومحاربة الأمية ومحاربة الفقربل وتحقيق التوازن التنموي بين كل فئات الشعب المغربي والقضاء على الاختلالات والفوارق بين الجهات وتنمية العالم القروي، ماذا أعدت الحكومة في هذا الاتجاه نسائلكم السيد الوزير ؟

لقد حدد القانون رقم 47-96 المتعلق بتنظيم الجهات 14 اختصاصا فيما يخص الجهات كما أن الجهات جاءت لتدعيم اللامركزية الإدارية والاقتصادية ذلك أن الجهة هي الكفيلة بمواجهة الاختلالات بين الجهات واللاتوازن التنموي الذي يطبع نفوذها الترابي وعلى هذا الأساس كنا دائما في الاتحاد الدستوري نؤكد على أن اختيار الجهوية استراتيجيا في عملية التنمية الوطنية وتشكل الإطار العملي في تخطيط التنمية المحلية المستديمة ووسيلة فعالة لتدعيم الديمقراطية وتوفير عناصر التنمية المحلية المندمجة، كما أن خلق وتطوير الاقتصاد الجهوي أصبح يفرض نفسه للتغلب على الفوارق التنموية بين المدينة والقرية وذلك حتى تصبح تنمية المجال القروي ناتجة عن التوازن الجعرافي والإقتصادي والإجتماعي والسياسي بل إن منظورنا في الاتحاد الدستوري لحل بعض المشاكل الأساسية مثل التشغيل والتعليم وتنمية العالم القروي لا يمكن أن يتم بالقفز على دور الجهة دورها الاقتصادي ودورها الاجتماعي وبناء لامركزية قوية اقتصاديا واجتماعيا فمتى ستضطلع الجهة بأدوارها أم أنها فقط جماعات ثانوية بالنسبة لموقف الحكومة.

لقد كان الجميع ينتظر من الحكومة مبادرة فعلية وإيجابية لفائدة اللامركزية وبخصوص فائدة الجهات بعد مرور سنتين في صمت رهيب وغير مجد، مما أصاب المنتخب الجهوي بالملل والنكوص مما يهدد التجربة بالإجهاض، إذا كان على الحكومة أن تعلن نيتها الحقيقية اتجاه الجهة، فحنا تنطلبوا من الحكومة في الواقع غير تگولينا الموقف ديالكم من الجهة، حنا قلنا على أن الجهة اختيار لا رجعة فيه، إذن جميع المستشارين فالمناقشات داخل اللجنة عبروا عن استيائهم العميق بهذا الموقف اللي هو اتخذتو الحكومة بالنسبة للجهة إذن إلا ماكانش الدعم المالي للجهة هذا يعني على أن الحكومة عندها موقف ولكن ما عندهاش الشجاعة باش تقول الموقف ديالها بالنسبة للجهة لأن حنا كنطلبو منكم باش نعرفو الموقف ديالكم من الجهوية.باش نفضيو هذا الموضوع واش الجهة متفقين عليها... ولكن هي اختيار لا رجعة فيه.

لقد كان الجميع ينتظر من الحكومة مبادرة فعلية وإيجابية لفائدة الجهة بعد مرور صمت رهيب وغير مجد كما أصاب المنتخب بالملل والنقوص مما يهدد التجربة بالإجهاض إن كان علي الحكومة أن تعلن نية حقيقة اتجاه الجهة.

إن نقل بعض واجبات الدولة للجهة دون إعطاء المسائل، يعني أن الحكومة تريد أن تبني ديمقراطية ديال الواجهة، ديمقراطية جهوية محلية ما عندها أرصدة، ماعندها إمكانيات، هذه الإمكانيات التي سوف لن تمكن الجهات من الانتقال من الوظيفة السياسية التي تلعبها الآن إلى وظيفة أسمى وأقوى، هي الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية. ويجب أن تعلموا السيد الوزير أن لا تراجع عن اللامركزية ولا تراجع عن اللاجهوية لأنها الإطار الوحيد لتحقيق التنمية المندمجة والمتوازنة سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو العالم القروي، وعلى ذكر العالم القروي، كثيرا ما شكل هذا الموضوع مجالا للمزايدات السياسية وكثر عنه اللغو والكلام بدرجة أصبح من الممكن أن يتأسس في المغرب علم الكلام يسمى علم العالم القروي كلش كيدافع على العالم القروي ولكن بالخطاب فقط ولكن الواقع شيء، واقع الناس اللي جايين من العالم القروي يكون الواقع ديالهم أنه فيه فرق تام ما بين الخطاب وما بين العالم القروي.

نؤمن باسم الاتحاد الدستوري إيمانا عميقا بأن تنمية العالم القروي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار استراتيجية وطنية للتنمية كما أننا نؤمن بأن الجهة واللامركزية هما الإطارين المناسبين لتفعيل التنمية القروية ولا حاجة للتذكير أن القرى المغربية عانت وتعاني من العزلة وغياب التجهيزات الأساسية للطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء والملاحظ أن الحكومة لم تتوصل بعد إلى وضع تصريح واضح للأولويات والأهداف الاستثمارية والتنموية لعالم القروي بل بلورة استراتيجية تنموية للعالم القروي تأخذ بعين الاعتبار

الخصوصيات الجهوية بهدف التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحسين عيش السكان العالم القروي. أين هذه الاستراتيجية في البرنامج المخصصة للعالم القروي بمشروع القانون المالية؟

كل ما سجلت الحكومة في هذا الإتجاه هو التراجع عن سياسة سد كل سنة ولا نعلم السبب؟

ثم التقليص من ميزانيات الوزارة المتدخلة في العالم القروي ونددنا بهذا الموضوع.

السيد الوزير،

ماذا تريد الحكومة بهذا المشروع الحالي؟ وكيف تحدد آفاقه وتناسب أولوياته؟

إن مشروع القانون المالي 99-2000 الذي اعتمد التوجهات المصادق عليها برسم المخطط المقبل وبرنامج عمل الحكومة على المدى القصير يجعلنا نتساؤل هل هذا المشروع هو أول قائمة للدخول في المخطط المقبل وهل من المنطقي مناقشته والموافقة عليه قبل مناقشة المخطط؟ وهذا لا يتعارض مع الفصل 50 من الدستور والذي ينص على أن البرلمان يصوت مرة واحدة على طاقة التجهيز التي يتطلبها إنجاز مخطط التنمية وهكذا يتكرس الطلب الحكومي والخلاصة تقول أن القانون المالي 99-2000 اتسم بسمات رئيسية إنه مازال أسير التردد والانتظارية، كما أنه يعكس غموضا في الرؤية نحو المستقبل فهو تارة متفائل إلى أقصى الحدود وتارة متشائم إلى حد السواد، وهو أيضا متمنع عن أي وصف فلا هو بالإجتماعي ولا هو بالإقتصادي ولا هو بالمالي لم يعبر هذا القانون المالي عن طموحات المعطلين، لم يعبر عن طموحات العمال، لم يعبر كذلك عن طموحات الشغيلة لم يعكس رغبات المقاولين والمستثمرين والمؤسسات المالية لم يترجم تطلعات السياسيين والاقتصاديين إنها الدوامة التي تعيشها هذه الحكومة، بما أن هذه الميزانية لا تلبي متطلبات دخول المغرب في القرن 21 ولا تترجم على أرض الواقع ما بشرتم به التصريح الحكومي فإن فرقي سوف يصوت ضد هذه الميزانية، شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير.

والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار.

أترك الاختيار للسيد المستشار إذا أراد أن يتدخل فله ذلك، إذن الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة لاجتماعية، فليتفضل :

* **المستشار السيد محمد الجوهري :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية أعرض منظور حزبي وفريقي بل ربما أعيد وجهة النظر هذه التي عبر عنها فريق حزب الحركة الشعبية بمجلس النواب ولن يكون الأمر إلا تكرارا ولا تناقضا ولكنه انسجام وتكامل كانسجام وتكامل مجلس النواب ومجلس المستشارين الذين يكونان البرلمان المغربي.

السيد الرئيس،

تعتبر مناسبة عرض ودراسة ومناقشة القانون المالي في كل سنة مناسبة سانحة للاطلاع عما تنوي الحكومة القيام به وما تخطط إليه وما تعده للمستقبل من جهة ومن جهة أخرى مناسبة لاستعراض المنجزات ومحاسبة الحكومة على ما قامت به في السنة الجارية وعن صرف الميزانية وعن تدبير المال العمومي وعن ما إذا كانت قد حافظت على الخط والمنهجية وما سمي بالبرنامج الذي وعدت به والذي على أساسه أعطيت الشرعية للحكومة في ممارسة الشأن العام.

إن بلدنا لازال تحت تأثير الوضع السياسي الذي الذي نتج عن اسناد رئاسة الحكومة لوزير أول ينتمي لحزب سياسي واحزب معارض لفترة طويلة فلازال النقاش دائر منذ أزيد من سنة حول مفاهيم ومصطلحات ودلالات اقتصادية وسياسية ووجهات نظر متباينة وأحيانا متناقضة ومازالت الساحة السياسية تعيش مخاضا كبيرا وتتعايش فيها عقليات وآراء يحاول كل واحد منها تزكية نفسه وتبرير وجوده، وكيفما كان الحال فالظاهرة هي ظاهرة صحية ولابد

تحضيرنا التعديلات باسم الاغلبية يراعي خصوصيات مجلسنا الذي يضم الفرق فيه : مستشارين جماعيين ورجالا لهم دراية بالاقتصاد وعلاقات الانتاج واشتغالا مباشرا بقضاياه وانصبت هذه التعديلات على إغناء التوجه الاجتماعي للمشروع، وعلى تسهيل مأمورية المقاولة المغربية أمام الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد لتحقيق التوجهات التي يتوخاها القانون المالي.

لقد سجلنا ان هذا المشروع هو حلقة من حلقات متواصلة لتنفيذ الالتزامات التي عبر عنها التصريح الحكومي أمام البرلمان في أبريل 1998، وبذلك فهو يندرج ضمن استراتيجية وبرنامج هذه الحكومة التي انعقدت عليها آمال المغاربة قبل أن تتكون وعندما تأسست ظلت باستمرار في موقع ترقب ومساءلة لم تكن عليه أية حكومة في السابق، مما يزيد من عمق مسؤوليتها وقد التزمت الحكومة بتحضير مخطط اقتصادي واجتماعي وهي تعلن أن هذا القانون المالي يدخل ضمن المخطط الخماسي الموجود قيد التحضير وهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار توجهاته العامة.

ونحن في حزب الاستقلال نحرص مرة أخرى على تأكيد قيمة امتلاك استراتيجية اقتصادية تحدد الأولويات والوسائل التي من شأنها تأهيل قطاعات بعينها وتمكينها من مجابهة التحديات المطروحة في الحال والاستقبال لتكون في مستوى المنافسة والرهانات الخارجية والداخلية التي ينفتح عليها المغرب وليس للدولة من أداة في مجابهتها سوى نهج التخطيط وأسلوب الميزانية الاقتصادية الذي ما فتئنا ندعو إليه حتى يرقى القانون المالي إلى مستوى توجه اقتصادي يتجاوز البعد المحاسبي ويؤدي إلي تفعيل آليات الإنتاج وتأهيلها لمواجهة ما تفرضه مقتضيات العولمة واتفاقية الشراكة مع أوربا وكذلك اتفاقيتين مبرمتين مع الشقيقتين تونس، ومصر من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يأتي مشروع القانون المالي بعد مضي ما يزيد قليلا عن سنة من تشكيل الحكومة وقد اعتبرت مختلف الاطراف والفعاليات أنها مناسبة سانحة لإجراء تقييم أولي لأداء هذه الحكومة والقيام بذلك اقتضى منا الوقوف على الإطار العام الذي يأتي في سياقة مشروع قانون المالية.

وهكذا فلا أحد يجهل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تأسست في ظلها الحكومة والتي حددت برنامجها الذي تقدم به أمام البرلمان السيد الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي في أبريل 1998، ونحن لانتردد في التعبير عن تقديرنا للجهد المعلن عنه لمجابهة الضغوطات والاكراهات المفروضة علي الميزانية ونسجل على الخصوص التزام الحكومة بأن القانون المالي الجديد يتوخى المرور من الطابع الانتقالي لسنة 1998-1999، إلي الطابع الارتقائي المبني على الواقعية.

إن هذه الواقعية هي التي لمسناها في تقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية ، سواء في التذكير بالميولات الكبرى التي يسجلها الاقتصاد العالمي، أو بالمعطيات المتعلقة باقتصادنا الوطني سنة 98، حيث عرف معدل النمو نسبة 6,3% والتضخم 2,8% ووصل عجز الخزينة إلى 3%، وعجز العمليات الخارجية0,4% بالنسبة للناتج الإجمالي.

كما ارتفع الاستثمار بنسبة 13% ، استيراد مواد التجهيز36%، وعرفت السياحة انتعاشا تجاوز المتوقع ب19%، وناهزت تحويلات العمال 6%، وتتجلى الواقعية كذلك لما لاتنكر الحكومة هشاشة البنية العامة للاقتصاد الوطني وما يتطلبه كذلك من انتباه ومضاعفة الجهد لتأهيل المقاولة المغربية وتقويم النظام البنكي وتوفير المناخ الملائم لتطوير الحركية الاقتصادية.

إن المعطيات الأساسية لمشروع القانون المالي المعروض علينا تفيد أن الحكومة طبقا للالتزاماتها على وعي تام بضرورة عقلنة التدبير من خلال التحكم في الانفاق من أجل التسيب وفي نفس الوقت وصلت التدابير الرامية إلى التغلب على ضغوط المديونية، دون التفريط في تطوير الأداء الاجتماعي، وذلك أحد الدعائم المحمودة لتوجه هذا المشروع، رغم ما قد يظهر من محدودية لبعض الخدمات، وقد سجلنا طموح الحكومة في التحكم في التوازنات العامة وتخفيض العجز إلى 2,8% بالنسبة للناتج الإجمالي، حيث سيصل الادخار الوزني إلى ما يقرب من 6 مليار درهم مساهما في تمويل التجهيز بنسبة 36%، عوض 28% في السنة الفارطة، وسجلنا أن المداخيل بشقيها ستعرف ارتفاعا ملموسا، وسجلنا في باب النفقات

أن التسيير سيلتهم ما يزيد عن 36 مليار، بزيادة 4,5%، بينما ستناهز نفقات التجهيز 18 مليارو أن مجموع الدين العمومي سيرتفع بـ 18,4% ليصل إلى تقريبا 4 المليار دولار هذه السنة، ومن الملاحظات التي يجدر بنا إبداؤها أنه رغم الجهودات التي بذلت من أجل تخفيض عبء المديونية، بتقليص نسب الفوائد وتحويل بعضها إلى استثمارات، ورغم الرفع من رقم الاستثمار العمومي، فإن هيكلة الميزانية، ما تزال على حالها أي 52% من ميزانية الاستهلاك، في نفقة الموظفين والمعدات، 33% لتغطية المديونية، وفقط 15% للاستثمار.

إننا رغم صلابة هذا الإطار نشيد بالمجهود المبذول لتخفيف هذا العبء على الأجيال الصاعدة، وعلى مستقبل المغرب ونلح على ضرورة تكثيف الجهد، من أجل فك القيد ومتابعة مساعي الدول الشقيقة والصديقة، لإيجاد حل سياسي لمشكل المديونية، ووضع التدابير المحفزة، والهياكل الضرورية من أجل رفع حجم الاستثمار الخارجي والداخلي، وأخص بالذكرتتبع حصيلة زيارة السيد وزير المالية إلى دول الخليج ومتابعة الاتصالات مع الدول الغربية، من أجل تحويل الديون إلى استثمارات واعتماد هياكل جديدة من أجل وتسهيل تشجيع مأمورية المستثمرين من الداخل والخارج وتبسيط المساطر، والقضاء على الرشوة والوسطاء بتحقيق الاتصال المباشربين الهياكل المذكورة والمستثمرين المعنيين، كما أن توزيعا مكثفا للأراضي المجهزة بأثمان رمزية على المنشطين الاقتصاديين في ميادين الصناعة العصرية، والتقليدية والسياحية، سيكون له الأثر المفيد على الرقع من فرص الشغل ولن نصل إلى هذا الهدف إلا عن طريق القرار السياسي المنتظر، بخلق الوكالة العقارية بجمع أراضي الدولة المشتتة بين عدة وزارات وإدارات من أجل تهيئتها وبسرعة وتسليمها للمنشطين الاقتصاديين وفق مسطرة شفافة تلغي الزبونية والمضاربة، وتؤمن الجدية والمردودية، ولا بد أن أستحضر هنا كمثال وأسوقه من رحلة الوزير الأول لإفريقيا، مبادرة مثلا دولة ساحل العاج ، التي أعطت بمنشط عقاري مغربي الأرض بثمن رمزي أقل من 25 درهم للمتر المربع، السيد الوزير، أقول، مجهز، بجميع التجهيزات، أقل من 25 درهم للمتر المربع، إذن هذا ثمن رمزي، من أجل إنجاز برنامج للسكن الاجتماعي، واللي كايديروه في ساحل العاج، مايمكنش نديروه حنا في المغرب؟ ماكايمكنشي.

لذلك هذه مسألة أساسية، وهذا قرار سياسي كيخص، كنطلبو من الحكومة تتخذو في أقرب الآجال، ديال هذا الخلق للوكالة العقارية وإعطاء الأراضي بثمن بسيط، ولا بد أن نؤكد أن تدبيراً مثل هذا، لن يكون إلا تنفيذا لإحدى التدابير 538 المعلنة في البرنامج القصير المدى لعمل الحكومة، كما نقترح التعجيل بالمسطرة التي تقررت من أجل تمكين الصندوق الطرقي من اقتراض أموال بواسطة الجهات للرفع من حجم تدخله، ونحيي هذه المبادرة الشجاعة التي اتخذتها الحكومة من أجل فك العزلة عن العالم القروي، بالموازاة مع رفع حجم تدخل المكتب الوطني للكهرباء الذي قررت وزارة الطاقة الانتقال بإنجازه السنوي من 1000 إلى 1500 قرية.

إن هذه الإيجابيات، هي جزء من "برنامج عام" يبرز في مقتضيات القانون المالي المحال علينا كما صادق عليه مجلس النواب، ولا يفوتني هنا أن أنوه بروح الانفتاح والتفهم، التي تحلت بها الحكومة، حين قبلت عدداً من تعديلات الأغلبية، وكذلك المعارضة بهدف تعميق الطابع الاجتماعي في هذه الميزانية.

وقد تقدمنا اعتباراً لخصوصيتنا كأعضاء في مجلس المستشارين باسم فرق الأغلبية بعدد من الاقتراحات تصب في الاتجاه الدي بنت عليه الحكومة الميزانية أي تعميق الطابع الاجتماعي وإنعاش الاستثمار وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين، وهكذا استشعاراً منا للمتاعب، التي يتخبط فيها عدد من المقاولين الشباب، سنتقدم في الجلسة العامة بتعديل يهدف إلى إحداث مادة جديدة لمعالجة أزمة خطيرة تهدد هؤلاء المقاولين الذين استفادوا من القروض المشتركة في إطار قانون 86 - 87، قبل صدور القانون المعدل رقم 14/94، الدي كانت أهم إجراءاته تخفيض نسبة الفوائد وقد تراكمت الديون على المعنيين بالأمر، دون التمكن من أداء الأقساط الشهرية المستحقة بسبب الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها مشاريعهم، الأمر الذي يستدعي إيجاد حل قانوني مرضي، والذي يدعونا إلى اقتراح إعفاء هؤلاء من الفوائد وفوائد التأخير بالنسبة لحصة الدولة عن مبلغ الدين غير المؤدى في تاريخ فاتح يوليوز 1999، وإعادة جدولة المديونية، وتحيين نسبة الفوائد وحل مشاكل المقاولين المعسّرين، بحيازة التجهيزات والآليات وتفويض الأبناك المقرضة التوصل إلى حلول بالتراضي حسب

أن ينظر إليها من هذا المنظور ونعمل جميعا على استثمارها لصالح البلاد وعدم الزيغ بأهدافها ومراميها النبيلة، نعايش جميعا هذه الأحداث ونشارك فيها ونتبع تطوراتها ويسجل علينا التاريخ مواقفنا وأفعالنا وإذا كان لابد من تقييم لعمل الحكومة خلال خمسة عشر شهرا الماضية فإن هذا التقييم سيُستقى من الواقع في تجلياته ومظاهره من جهة ومن الفاعلين السياسيين من جهة ثانية.

ومن جهتنا ومن موقعنا كمعارضة دستورية ديمقراطية وواقعية ملتصقة بواقع البلاد والعباد فإننا لم نحاول عرقلة عمل الحكومة ولا التقليل لما تقوم به من صالح الأعمال ولا تمييع أسلوب أدائها ولا استعارة أسلوب الإحباط لأننا نعلم علم اليقين أن الوطن في حاجة إلى جميع أبنائه وأن كل المغاربة يغارون على بلادهم وأن أهدافهم الحقيقية كلها هي مواطنون أحرار في وطن حر مزدهر موحد رافع الرأس تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك، كما نعلم أن الخيار السياسي الذي نحن بصدده هو خيار جلالة الملك وأن دعم هذا الخيار من المعارضة يتجلى في القيام بالمراقبة بل وتشديد المراقبة والتقييم وفتح الأعين على المخالفات والتحذير من الإنزلاقات وبطبيعة الحال تشجيع المبادرات الشجاعة والإيجابية ودعمها إن اقتضى الحال ولا أدل على ذلك من الإجماع الذي تمنحه المعارضة لمشاريع القوانين أحيانا داخل البرلمان لكثير من المبادرات الموضوعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تقييم الأداء الحكومي ل 15 شهرا الماضية سنستقيه أيضا من الأغلبية الحكومية التي تساند بأصواتها داخل البرلمان، هذه الأغلبية ساندت الحكومة خلال ثلاثة أشهر الأولى لتسلمها مقاليد الحكم ودعمتها أي دعمت الحكومة بصحافتها ونقابتها وجمعياتها لكن سرعان ما تبدل كل شيء وكانت تكلم الأحزاب في شخص شخصيتها الوزارية وجرائدها الواسعة، الواسعة الانتشار في الساحة وأحزابها المتمثلة في البرلمان وغير المتمثلة عادت إلى لغتها القديمة في الانتقاد الشديد والمرير أحيانا لسير عمل الحكومة ولمبادرتها ولسلوكها ولتصرفات وزرائها فلم نعد نفهم إلا أن هناك في الساحة السياسية ثلاثة مواقع على خلاف موقعين رئيسيين في الدول الديمقراطية وفي اللعبة السياسية التي بصددها وهما موقعي المعارضة والأغلبية ولكن الموقع الثالث المختلط أخيرا هو موقع الأغلبية النقدية تقف بأرجلها في موقع وتستعير لغة غير لغة الموقع الذي تقف فيه، اختلطت الأمور ولم يعد القارئ الوافد على المغرب يفهم أي شيء فوقعت بلقنة الخريطة السياسية ومن هذه المنطلقات يمكن تقييم الأداء الحكومي وسأبدأ بتقييم الأغلبية المساندة المنتقدة التي تحتل موقعين: موقع الأغلبية وموقع المعارضة فقد قالوا أي الأغلبية عن وثيرة عمل الحكومة بأنها وثيرة بطيئة وعن الفوارق الاجتماعية بأنها ازدادت اتساعا واستفحالا بين العالمين القروي والحضري وقالوا عن الإدخار والاستثمار بأنهما قد ازدادوا ضعفا وقالوا عن ثقة الفاعلين والمستثمرين كاقتصاديين غائبة أو منعدمة وقالوا بأن الحكومة لا تملك الشجاعة في فتح الملفات رغم مطالبة الجميع بذلك وقالوا كان على الحكومة أن تطبق على الأقل خمس البرنامج الذي التزمت به حيث قالت عن الإعلام بأنها ستحدث ثورة ثم بدلت مقولتها بأنها ستقوم بتغيير العقليات وقال عنها مؤيدوها كذلك بأن الملفات مازالت كما هي سواء في مجال الإصلاح الإدارة أو القضاء أو التشغيل أو الحوار الإجتماعي الفاشل، أما نحن في المعارضة فلم نكرر ما قالته المعارضة القديمة الأغلبية الجديدة بأنها قالت كلمة الحق ونابت عنا في هذه المقولة.

إن دور المعارضة في الدول الديمقراطية هو الذي يراقب ويحاسب لأن المعارضة غير المتواجدة داخل الحكومة بطبيعة الحال فهي كما أسلفنا يجب أن تكون عينا يقظة يستمع إليها على الدوام وتشكل في اللعبة السياسية عنصرا وازنا لتكون اللعبة مقبولة فهي بهذا المعنى لها حقوقا على الحكومة، وتغيب المعارضة وحرمانها من القيام بدورها يعتبركجني على النهج الديمقراطي ومحاولة للنيل منه وإلا فتصوروا معي أن تقوم المعارضة بدورالأغلبية فكيف ستكون النتيجة ومع هذا فإننا سنقوم بدورنا كاملا غير منقوص ولا يؤثر علينا في شيء انزلاق الأغلبية أو جنوح بعض مكوناتها إلى الهيمنة على الساحة السياسية بأساليب ترمي إقصاء المعارضة الحقيقية من الساحة والمعارضة الحقيقية هي التي لم تشارك في الحكم ولا تؤيد الحكومة وادعاء أن المعارضة هو تبرير فقط للجنوح والحنين إلى الموقع القديم واللغة الألوفة لغة النقد والمعارضة والتيئيس.

سيدي الرئيس،

لم يمض على مناقشة ميزانية 98-99 سوى 6 أشهر فشرع البرلمان في مناقشة ميزانية أخرى واستعراض البرنامج الحكومي وأدوات تنفيذه فهل نعيد المرة من جديد بنفس الأسلوب والطريقة والحال أن لس في الأمر جديد، هل سنكون ضحية الروتين والمساطير

والأعراف والتقاليد ونسقط في المثل العربي القائل «جعجعة ولا أرى طحينا»

إن الحكومة لم تجعل من ميزانيتها التي تناقشها ميزانية تستأثر باهتمامنا وباهتمام الشعب المغربي وليس فقط الاهتمام ولكن العناية التي كان يجب أن تستدرها هذه الميزانية مما يمكن أن يضفي عليها من قوة الخلق وفعالية الابتكار فلم تستطع الميزانية هذه أن تستأثر كثيرا بالاهتمام ولا أن يشعر دارسها بأي جديد إذ لم تستطع الحكومة إقناع نفسها بها منذ البداية فعمدت إلي تعديلها قبل نضجها كما أنها لم تستطع أن تقنع بها أغلبيتها حيث عمدت هي أيضا إلى تعديلها ناهيك عن إقناع المعارضة التي تبحث عن أماكن الخطأ ومواقع الزلل وهي ميزانية ترقيعية عرجاء تئن تحت وطأة العجز وهاجس التوازنات وسنحاول أن نرقعها هنا أيضا في مجلس المستشارين بعشرات التعديلات والاقتراحات والتصريحات والتصويبات وسننظر في الأمر إذا كانت الحكومة وأغلبيتها العددية ستستفيد مما يمكن أن يقدم لها من مساندة في التقويم والتصويت والإقتراح، وقد قدمت المعارضة فعلا 40 تعديلا وقدمت الأغلبية 36 تعديلا في مجلس المستشارين أقول مع العلم أن الميزانيات عدلت في مجلس النواب من طرف الحكومة ومن طرف المعارضة.

كان بودنا فعلا أن نضع أيدينا على شيء نشبعه الدرس والتمحيص ونستمتع بتحليله وتناوله ، لكن لم تكن الميزانية في مستوى طموحاتنا وكذلك في مستوى طموحات حتى واضعيها أي الحكومة وان تقبل من المعارضة القبول الذي يكون دافعا للدفاع عنها أو إظهار محاسنها ومراميها ومستجداتها، كان يراودنا الأمل كمواطنين لا كمعارضة في أن تتمكن الحكومة التي تقضل جلالة الملك بإسناد تسيير الشأن العام إليها في أن تحقق قدرا معقولا ولو في حدوده الدنيا من البرامج التي كانت تطرح إبان الحملة الانتخابية أو حتى على الأقل في البرنامج الحكومي الذي طرح في السنة الماضية إننا نتحاشى أن نشدد الخناق على الحكومة كما قلت سابقا لا ظهار مظاهر التردي ونشر خطاب الإحباط ولكن الحكومة مطالبة بامتطاء الأساليب لتهدئة وزرع الطمأنينة في النفوس وخصوصا لدى الشباب والطلبة والطبقا ت الاقتصادية ورجال الأعمال والمنعشين والعطلة قد ازددات خلال 15 شهرا الماضية والخريجين يتزايدون والدكاترة والمهندسون قد ألفوا شارع محمد الخامس وبدأنا نحفظ الشعارات التي يرددونها والتي تمس مصداقية الحكومة وعملها وتظل الحكومة في نفس نغمتها لسنا ندري هل صمت آذانها، لا نقول أنها تتجاهل لأن المسألة أكبر من التجاهل، الشيء الأكيد أنها عاجزة عن إيجاد الحلول ولو حلول جزئية لمشاكل لايمكن التهرب منها و لا اللجوء إلى الفلسفة أو الأساليب الطوباوية، والمنطق البعيد المنال بإسكات أصوات تتعالى باستمرار مطالبة بحقوق تفرضها المواطنة وواجب ملقى على عاتق الحاكمين ودين المحكومين في ذمة الحاكمين.

إن المعارضة لا تستطيع أن تدبر أمر المعطلين ولا شؤون العاطلين لأنها لا تقبض بيدها زمام الحكم وليس لديها مفاتيح الخزائن وليست مسؤولة عن التدبير العام ولكن إذا كانت للحكومة إرادة ونية فلتشارك في اقتراح الحلول وتتداول معها الرأي في نهج سياسة التعايش مع الواقع وتستفيد من تجربتها في ممارسة الحكم.

لقد التمسنا الأعذار للحكومة في السنة الماضية لأنها لا تطلع على الملفات ولم يسبق لها أن مارست الشأن العام على الأقل في بعض مكوناتها لأن ثلث وزرائها كلهم مارسوا الشأن العام ومنهم من كانوا في إدارة أخرى ومرافق أخرى للدولة وهو كله شأن عام.

أما في هذه السنة الأمر على خلاف السنة الماضية لكن اتضح أن التقدم المطلوب لم يتحقق وأن وتيرة المعالجة ضعيفة والدليل على ذلك النتائج التي نشاهدها جميعا أمامنا لقد أخذت الحكومة على نفسها في التصريح الحكومي مواجهة تحديات ذات بعد تاريخي وفي ظرفية تتسم بتطلعات اجتماعية متعددة وملحة مثل إصلاح الإدارة والعدل والنمو وإحداث مناصب إلشغل وتأهيل تنافسية النسيج الاقتصادي والتحكم في التوازنات والانفتاح وإصلاح النظام التربوي والاندماج في مجتمع الإعلام والتضامن والعدالة وتخليق الحياة العامة والدفاع عن حقوق الإنسان والقضاء على الرشوة والامتيازات وجعل النظام التربوي نظاما عصريا مندمجا مؤهلا التزمت الحكومة ببذل الجهود بتحسين الاستفادة من العلاجات الطبية وتقليص العجز في قطاع السكن، وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية العالم القروي إلى آخره مما التزمت به في التصريح الحكومي.

إن المبادرات التي قامت بها الحكومة لا يمكن تجاهلها ولا التقليل من قيمتها ولكن غالبا ما تكون المبادرات لا تلمس الأولويات التي تؤثر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي لا ينتظر جني ثمار عمل قد يثمر أولا يثمر فإذا كانت السياسة الخارجية التي

تنهجها الحكومة والرحلات الجماعية والفردية على الكرة الأرضية إذا كان لها انعكاس على المالية العامة وعلى الميزانية، فهل كانت المردودية بقدر العطاء وبقدر الجهد الذي بذل.

إن المبادرات على مستوى التعويضات المخيالية لكبار الموظفين والفارقين في الامتيازات والذين نعتبرهم مواطنون محظوظون في وطن ينشد العدالة الاجتماعية لم تستطع الحكومة أن تؤثر في هذا المجال ولا أن تتخذ مبادرة ملموسة تكون بردا وسلاما على المواطنين استجابة لالتزام الحكومة.

إن الخطاب السياسي قد نشط والتحاليل على أشدها وهذا شيء جميل ورائع ولكن يبقى الواقع والخطاب الواقعي والشعبي والمبادرات التي يتطلبها المواطنون أكثر إلحاحا وأكثر طلبا.

إن للمغرب بقيادة جلالة الملك سمعة عالية في كل المجالات برجاحة وسداد القول ووضوح الرؤية والحكومة عليها أن تستثمر هذا الرصيد لصالح البلاد والعباد لا أن تغرق البلاد في النظريات والتنظير والدراسات واللجان المنتشرة في كل مكان بدون طائل.

سيدي الرئيس،

لابد أن نطرح التساؤل عن الفعالية المتوخاة من هذه التدخلات ومن هذه الآراء إن لم تصب في اتجاه تحسين الأداء والنظر إليها على أنها ضرورية لاستكمال المنظور وتوضيح الرؤى، فالأسلوب الذي تناولنا به القانون المالي للسنة الفارطة ليس هو الأسلوب هذه السنة إذ سبق أن نبهنا لأخطاء الحكومة في تلك الفترة وهي أخطاء متعددة، دستورية وقانونية وبقينا مع نطاق المرونة في كل ذلك لأننا نؤمن بما نعمل لكن هذه المرونة لم تستطع أن تخفي أن الحالة الاجتماعية خلال سنة قد ازدادت تفاقما وأن الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات قد أصبحت تقليدا أو الحكومة تعتبره متنفسا وهو في الواقع دليل على تردي الأوضاع وبرهان ساطع على أن في الأمر شيئا ما، والقراءة السياسية للأوضاع غير واضحة وليس في الأفق إلا الضباب نأمل أن ينقشع قريبا إن شاء الله.

إننا نعارض من أجل تحقيق ما تصبو إليه بلادنا بارتباط مع الواقع ومع الإمكانيات التي نعيها كل الوعي، وإذا كنا نريد أن تتظافر الجهود فلابد من تجاوز الخطابات ولغة الخشب وأن نضع العربة خلف الحصان وقد يكون المخطط المقبل هو وسيلة للاتفاق على الاستراتيجية لتنمية بلادنا.

السيد الرئيس،

لا داعي لانتقاد ما تعتبره الحكومة إكراهات وتتدرع به كأساليب لأنها معطيات ليست جديدة في الاقتصاد المغربي وأنكم تعلمون علم اليقين ما أنتم مقبولون عليه وما التزمتم به فالبحث عن الحلول كما قلت آنفا هو مسؤوليتكم وكل المبادرات الطيبة سنساندها.

لازالت الإدارة تنتظر وعودكم ولازال العالم القروي يئن تحت تأثير الفقر والجهل وقلة البنيات الأساسية ولم تضيفوا شيئا عن البرامج السابقة بل خلقتم عراقيل لهذا البرنامج أحيانا لاداعي لإكثار الإحصائيات التي تعرفونها ونعرفها أيضا عن الفقر والبطالة والأمية والعزلة والافتقار إلى الماء والكهرباء، اخترت هذه السنة أن يكون تدخلي العام على هذه الشاكلة وسنحدد مواقفنا الحزبية، حزب الحركة الشعبية بتفصيل عند مناقشة الميزانية الفرعية والقطاعية. أما موقفنا من قانون المالية ككل، فإننا سنحدده من خلال موقف الحكومة، من التعديلات التي سوف نقدمها. شكراً على انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً للسيد المستشار،

لا أسمح لنفسي بأن أعطي رأيي حول مضمون التدخلات ولكن شيء يستحق كل تنويه، وأنه بفضل التزام الإخوة رؤساء الفرق، التزام بالحصة المخصصة لفرقهم، أنجز المجلس البرنامج المحدد لهذا الصباح، في الوقت تماما، في الوقت المحدد، وهو الواحدة زوالا، الرئاسة مقتنعة بأن هذا الالتزام سيستمر، هذا الانضباط سيستمر هذا المساء أو هذا الزوال، أقترح عليكم أن تنطلق الجلسة في تمام الساعة الثالثة، كما هو محدد في البرنامج وبهذه الكيفية يمكن أن ننهي المناقشة العامة، في حدود الساعة السابعة، إن لم ننه قبل هذا الموعد، إذن موعدنا مع أول تدخل للأخ رئيس الفريق الاستقلالي في تمام الساعة الثالثة، شكراً لكم.

ورفعت الجلسة.